د/ ميسوم طالبي

مقياس : السياسة الاقتصادية

تمهيد : الدرس 02/01

دواعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :

تجربة الكساد العظيم (1929- 1930): منذ القرن الثامن عشر ساد لدى الفكر الغربي ثقافة الحرية الاقتصادية ، وحرية الأسواق ، وسيادة السعر ، وقد دعم هذا الطرح المنظور الفكري الذي جاء به آدم سميث Adem smith ، في كتابه المعنون " بحوث في الطبيعة و أسباب ثروة الأمم [1]" الذي صدر سنة 1976 والذي جاء بفكرة " **اليد الخفية وتلقائية السوق في التوازن** " ، وساند هذا الفكر ، الطرح الذي جاء به جون باتيست ساي ، والذي يقول بأن : **العرض يخلق الطلب** ، كل هذا كان له الأثر المباشر في تراكم السلع والتفكير في العرض "المنتج " ، وإغفال التفكير عن الطلب ، وهو ما ولد الأزمات الاقتصادية ، حيث وصلت الى ازمة اقتصادية كل 10 سنوات في المتوسط ، إلا جعل المجال متاحا امام طهور نظرية جديدة على يد جون مينارد كنز[2] الذي قال بنظرية الطلب الفعال ، وبضرورة تدخل الدول في النشاط الاقتصادي .

[1] - recherches sur la nature et les causes de la richesses des nations

[2]- وقد طبقت نظرية كينز حول ضرورة تدخل الدولة في توجيه الأسواق والنشاطات الاقتصادية بنجاح في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى. ففي الولايات المتحدة طبقها الرئيس فرانكلين روزفلت في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة التي سعى من خلالها إلى تمكين الاقتصاد الأمريكي من مواجهة تداعيات الكساد العظيم، تلك السياسة التي عرفت باسم "الاتفاق الجديد" (New Deal)، وقد تضمنت هذه السياسة خططاً لزيادة الإنفاق العام في البنية التحتية من طرق وجسور وإنشاء شركات للتأمين ضد البطالة، وخفض معدلات الضريبة على ذوي الدخول المحدودة وزيادتها على الأثرياء، وزيادة المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام.

وكان دور الدولة المتوازن في النشاط الاقتصادي في اليابان وتايوان وغيرها من بلدان جنوب شرق آسيا، أحد الأسباب التي أدت إلى "المعجزة الاقتصادية" التي شهدتها تلك البلدان في الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين. فقد رفضت حكومات تلك البلدان آنذاك الأفكار والتوصيات النيوليبرالية، وتدخلت الدولة بنشاط في العملية الاقتصادية، واتبعت في مجال التجارة الخارجية سياسة مارست من خلالها حماية شاملة لقطاعاتها الصناعية المعدة للتصدير. وينطبق الأمر نفسه على بلدان ما يسمى "الموجة الثانية" من الدول الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك الصين وفيتنام.

فالنظام التجاري الكوري الجنوبي، مثلاً، اتبع ما يسمى "سياسة التجارة الحرة الواقعية"، التي تجمع بين الحماية الشديدة ضد الواردات والدعم القوي للصادرات، والتي هي في الواقع سياسة حمائية فعلية، وتنتهج الصين اليوم سياسة مشابهة لها، تتضمن فرض ضوابط على الواردات وقيوداً على الأسعار وعلى حركة رأس المال.

وقد ظلت أفكار كينز بخصوص قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مطلع السبعينيات من القرن العشرين. وقد تعزز هذا الاتجاه كذلك بآراء اقتصاديين ينتمون إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة الذين تبنوا الدعوة لامتداد دور الدولة ليشمل البعد الاجتماعي، بما عُرف بدولة "الرفاه الاجتماعي"، وتمثلت الحجة الاقتصادية وراء ذلك في تصويب فشل آليات السوق من ناحية، وضمان توزيع للدخل أكثر عدالة وإنصافاً من ناحية أخرى.

من جانب آخر شهد النظام الرأسمالي الحر العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي كانت جذورها كامنة في خصائص وآليات عمل السوق(2)، وأضحت التقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي ما بين انتعاش وانكماش ثم ركود ثم كساد، من الأمور المعتادة، وربما تكون قد خفتت حدة تلك التقلبات مع تطبيق السياسات الكينزية في أعقاب الكساد الكبير، أي في ظل شيوع سياسات تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي لضبط حركة الأسواق والتعويض عن فشلها في استعادة التوازن، إلا أنه مع التراجع عن هذه السياسات منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وكذلك التراجع عن مفهوم دولة "الرفاه الاجتماعي" وظهور فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبروز ظاهرة العولمة، عادت هذه التقلبات للظهور بشكل أكثر حدة، وتكررت الأزمات على فترات متقاربة مع اشتداد وطأتها(3). ولقد قدمت الأزمة المالية العالمية اختباراً جديداً للعديد من المبادئ التي قام عليها نظام السوق، وتحديداً لتلك الآليات المستندة إلى "اليد الخفية" أو اقتصاد "دعه يعمل دعه يمر"، وبرهنت في الوقت ذاته على الاحتياج إلى الدولة لتمارس دوراً نشطاً وأكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي.

مركز المستقبل – أسباب ومظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة: https://futureuae.com.

تقديم :

هناك تعاريف عدة للسياسة الاقتصادية انتقينا منها التعريفين التاليين ، كما لم ننسى تعاريف j Tinbergen **الذي يذكر ان هناك السياسة الاقتصادية المعيارية والواقعية واكتفينا بان نهمش لهم في الهامش تعميما للفائدة** [3]

تعريف السياسة الاقتصادية 01[4] : هي مجموع تدخلات الادارة العمومية في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق اهداف ما ، حيث تمكنها هذه الاهداف من تصحيح الاختلالات .

تعريف السياسة الاقتصادية 02[5] : هي مجموع الاجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية قصد توجيه النشاط الاقتصادي في المدى القصير او الطويل ، بهدف تصحيح وإعادة بعث النشاط الاقتصادي او تعديل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية

---

[3]- السياسة المعيارية : politique normative : تعتبر مساهمة تنبرغن j Tinbergen من المساهمات الرائدة في هذا المجال التي عرضها في كتابه المعنون " السياسة الاقتصادية " نشر سنة 1956م ، حيث حدد فيه خطوات تمثيل السياسة الاقتصادية على ارض الواقع وهي كالتالي :

- تحديد الاهداف من خلال دالة الرفاه الاجتماعي fonction de la protection sociale حيث يعمل متخذ القرار على تعظيمها ومن خلالها يتم تحديد الاهداف .
- يجب تحديد ادوات السياسة الاقتصادية من تحقيق الاهداف
- ان يكون لمتخذ القرار نموذج اقتصادي يربد بين الادوات والأهداف
- يعتبر هدفي التشغيل الكامل والتضخم الصفري من الاهداف المقبولة بشكل واسع
- اما في مجال السياسات فتعتبر كل من السياسة النقدية والمالية هما المعول عليهما ، وTinbergen يعتمد مبدأ ربط كل هدف بأداة سياسة ومن ثم يتخذ القرار هذه الطريقة لها اكبر الاثر في تحقيق الهدف المنشود وهو ما يعرف بـمنهج " تصنيف السوق الفعال " classification efficace du marché المقترح من R. Mundell
- في حالة ماذا كان عدد الاهداف اكبر من الوسائل ، في هذه الحالة لا يمكن تحقيق كافة الاهداف آنيا . وعليه لا بد من المفاضلة بين الاهداف وهو ما يولد لدينا "دالة الخسارة الاجتماعية " la fonction de perte sociale التي من خلالها تتحدد التكلفة المترتبة على المجتمع بسبب الابتعاد عن تحقيق القيمة المثلى للأهداف .
- نقد Lucas للنظرية المعيارية لـ Tinbergen جاء في اواسط ، وكان هدا في اواسط السبعينات ،يرى بان هناك علاقات كمية مستقرة مابين أهداف و ادوات السياسة الاقتصادية ،وطبقت هذه الفكرة من خلال نموذج اقتصادي كلي متشعب يري لوكاس انه لا يمكن تطبيق مثل هذه النماذج في حالة التغير الحاد في س ق للحكومات ، بمعنى انها قد تفشل في معالجة التوقعات رغم هذا ما يزال نقد لوكاس محل نقاش .
- 2 – **السياسة الاقتصادية الواقعية** : فهي تهتم بالسلوك الفعلي لمتـخذي القرارات السياسات الاقتصادية ، ولكي نستطيع التفريق بين المعيارية والواقعية في **السياسة الاقتصادية الواقعية** ، لا من فهم من ان من يتخذ القرارات هم جهات مختلفة وليسوا كيان واحد (مركزية ولا مركزية ومحلية).

[4] - **La politique économique 01**:est l'ensemble des interventions des administrations publiques sur l'activité économique pour atteindre des objectifs. Ces objectifs permettent de corriger les déséquilibres. Wikipédia

الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية :

1- ضمان الرفاهية الجماعية Assurer le bien-être collectif

2- تحسين مستوى المعيشة Améliorer le niveau de vie

3- التقليل او الحد من عدم المساواة Réduire des inégalités

4- السهر على استقرار ومصالح الاقتصادية للبلاد Veiller a la stabilité et aux intérêt économiques du pays

- نعلم ان السياسة الاقتصادية تنقسم الى قسمين سياسة ظرفية وسياسة هيكيلية ، الاولى تكون قصيرة المدى من سنة الى سنتين والثانية طويلة المدى من ثلاث الى خمس ، ونهايات السياسة الظرفية هي واقع السياسة الهيكلية فمثلا اذا قلنا ان من اهداف السياسة الظرفية في المدى القصير هم تثبيت الاسعار معناه التحكم في التضخم الذي يرمز الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، فان اثر هذا على مستوى السياسة الهيكلية ان نجد تطورا في مستوى المعيشي للسكان améliorations dans le nivaux de vie des abitants ، وعليه فإننا نستطيع ان نجمل اهداف السياسة الهيكلية في النقاط التالية : التماسك cohésion économique et sociale[6] ، العدالة الاجتماعية ، تحسين المستوى المعيشي.

1- **السياسة الظرفية**[7] : هي تلك السياسة التي هدفها العمل على التقلبات الاقتصادية في المدى ألقصير وتكمن عموما في التوازنات الاقتصادية الاربع الكبري والملخصة في مربع كالدور Nicolas Kaldor " النمو ، وثبات الاسعار ، العمالة ، التوازن الخارجي "

- يمكن شرح ماجاء في المنحنى اسفله لكالدور Nicolas Kaldor كما يلي :
- على مستوى محور التراتيب نجد اولا النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل النمو الاقتصادي ، بنسبة PIB% الحقيقي ، حيث تهدف السياسة لاقتصادية للحكومات من خلال السياسة الظرفية تحقيق نمو اقتصادي اكبر من معدل التضخم
- في الاسفل دائما على مستوى محور التراتيب نجد ثبات الاسعار stabilisation des prix ، المفسرة بمعدل التضخم المعبر عليه بـ IPC%[8] ، حيث يعمل الاعوان الاقتصاديون على محاربته .

---

[5] - **La politique économique 02:** actions menées par les pouvoirs publics pour orienter l'activité économique a court terme ou a long terme , dans un but de redressement et de relance de l'activité ou de modification des structures socio-économiques

[6] cohésion économique et sociale est un concept de la construction européenne. Il est basé sur l'idée que pour créer, maintenir et développer des politiques communes effectives, il faut des développements économiques homogènes dans les différentes régions qui composent l'Union européenne.

[7] - **Politique conjoncturelle** : politique dont l'objectif est d'agir sur les fluctuations économiques (court terme)

[8] - IPC : indice des prix a la consommation

- اما على مستوى محور الفواصل نجد على اليسار، الهدف هو تحقيق التشغيل التام ، مقاسا بمعدل البطالة[9] بنسبة مئوية % مجموع البطالين من مجموع القوة العاملة النشطة ، حيث تسهر الحكومات بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى خلق مناصب شغل سواء في القطاع الخاص او العام.
- اما على اليمين نجد محور التوازن الخارجي ، نرصده من خلال رصيد ميزان المدفوعات بنسبة % من PIB

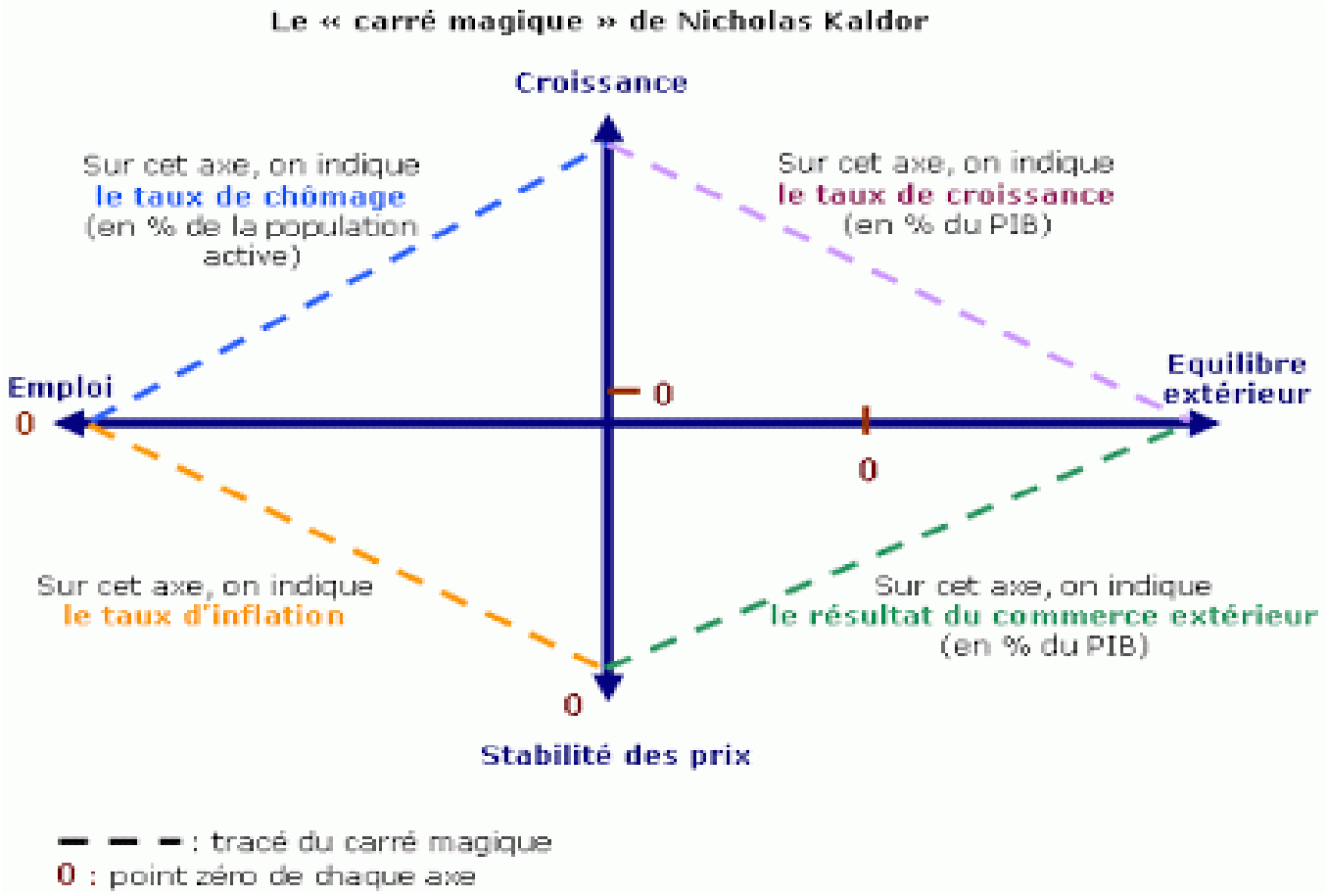

ملاحظة عامة : كلما توسع مربع كالدور كان احسن بالنسبة للبلد محل الدراسة ، وكلما صغر نحو الداخل كان اسوأ

تطبيق :

بالنسبة للرسم ادناه فهو يخص كل من المغرب وتونس ،الملاحظة الاولية نلحظ ان مربع المغرب هو اكثر مساحة من مربع تونس ، بالنسبة للمحو العمودي والذي يمثل النمو الاقتصادي والتضخم نلحظ ان معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال هذه السنة محل الدراسة ، المغرب حقق معدل نمو 4.2 % بينما تونس حققت معدل نمو اقتصادي 1.8 % ، اما بالنسبة لمعدل التضخم فالمغرب اقتربت من 1% بينما تونس فمعدلها اقترب من 5.9 % ، اما بالنسبة للعمالة فنجد ان المغرب قد وصل الى 8.5 % ، بينما تونس فقد حققت 15.3 % ، وبالتالي فان نسبة البطالة في تونس هي اعلى منها في المغرب بنسب 55.55 %، اما بالنسبة لميزان المعاملات الجارية (BTC[10]) ، نسجل فيه

[9] - Le taux de chômage officiel en Algérie s'est établi à 11,4% en mai 2019, ONS, Le taux de chômage est le nombre de chômeurs (selon ces critères) divisé par le total de la population active multiplié par 100

[10] - solde de la balance des transactions courantes en % du PIB

عجز بالنسبة للمغرب بـ 7.6- % ، اما بالنسبة لتونس فقد وصل الى 8.9- % . خلاصة القول الاقتصاد المغرب هو احسن حالا من الاقتصاد التونسي إلا ان كلاهما يعانيان من التبعية الى الخارج ومن مديونية عالية .

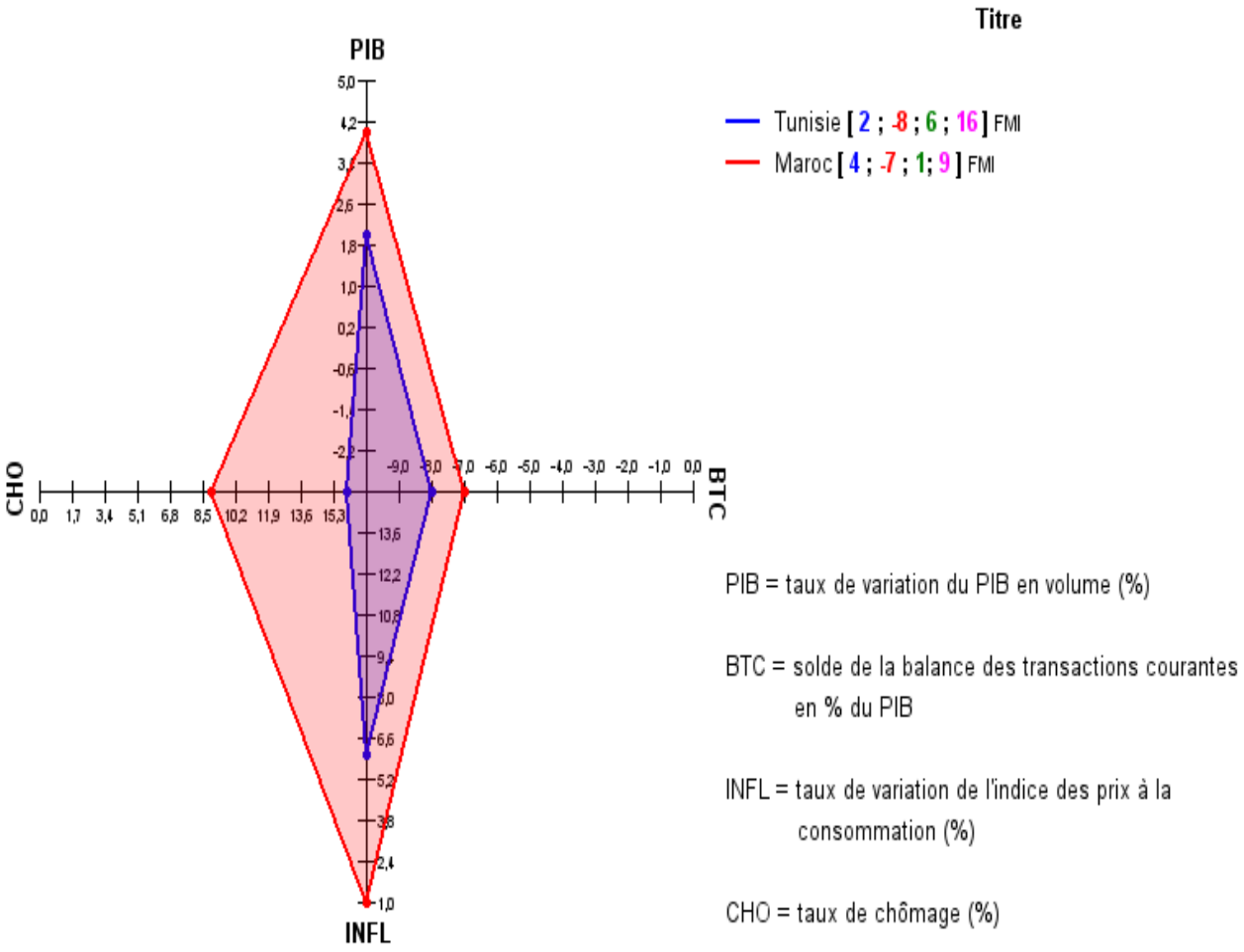

تابع : ادوات السياسة الظرفية : السياسة النقدية ، السياسة المالية ، سعر الصرف ، سياسة الميزانية

محتويات: الدرس 03: السياسة النقدية

١ السياسة النقدية

٢ أساليب السياسة النقدية

٣ أهداف السياسة النقدية

٤ أدوات السياسة النقديّة

٥ المراجع

السياسة النقدية

تُعرف السياسة النقديّة (بالإنجليزية (monetary-policy :بأنّها الأساليب التي يتّخذها البنك المركزي للدولة، لتحسين الاقتصاد والحد من التغيُّرات الدورية له،[١] بحيث تُحدّد هذه السياسة حجم المعروضات النقديّة (بالإنجليزية money : (supply، الذي يؤثّر مُباشرةً على أسعار الفائدة، فيتم تعديلها، وشراء، أو بيع السندات الحكومية، وتغبير الاحتياطي للبنوك، أي المبلغ المطلوب منها الاحتفاظ به في الخزنة. [٢ [

أساليب السياسة النقدية

يوجد أسلوبان لتطبيق السياسة النقديّة، وهما: الانكماشيّة، وهدفها الحد من التضخُّم، بحيث تستخدم رفع أسعار الفائدة، وبيع الأوراق الماليّة من خلال عمليّات البيع والشراء في السوق المفتوح، والسياسة النقديّة التوسعيّة، التي تُستخدم للحدّ من البطالة، والركود الاقتصادي، وذلك من خلال خفض الفائدة وشراء الأوراق الماليّة، لزيادة السيولة.[٣[

أهداف السياسة النقدية:

مُعالجة قضايا التضخّم هو أساس عمل السياسة النقديّة، ويأتي الحدّ من البطالة، كنتيجة للهدف الأساسي، إذ يهدف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنوك المركزيّة في الدول لمعدل بطالة أقلّ مما يقارب 6.5 %، كون المعدّل الطبيعي يتراوح بين 4.7% إلى 5.8 %، ومعدّل التضخّم الأساسي بين 2 %، و 2.5 %، ومعدّل النمو الاقتصادي الجيّد، بزيادة سنويّة من 2% إلى 3% من الناتج المحلّي الإجمالي للدول.[٣

أدوات السياسة النقديّة:

تستخدم الدول من خلال البنوك المركزيّة أدوات لسياستها النقدية، وهي كالآتي: [٤[

سعر الفائدة:

هو السعر الذي تفرضه البنوك المركزيّة على البنوك التجاريّة للقروض قصيرة الأجل، بحيث أن تخفيض سعر الفائدة، يشجع على القروض، ويزيد من إنفاق المستهليكن، والشركات، وبالتالي التوسع في الاقتصاد ، في حين أنّ رفع سعر الفائدة، هو انكماش للاقتصاد، ولا يشجّع على أخذ القروض، وبالتالي يحجم المستهلكين، والشركات عن الإنفاق.

الاحتياطي النقدي:

وهي الودائع النقدية التي يجب على البنوك التجاريّة إيداعها في خزائنها، أو في البنك المركزي، فعند خفض قيمة الاحتياطي النقدي، ينعكس ذلك بالزيادة على الأموال في النظام البنكي، وبالتالي القدرة على إقراض المستهلكين، والشركات، أي سياسة توسّع اقتصادية، والعكس صحيح، فعند زيادة الاحتياطي النقدي يحدث انكماش اقتصادي، و يحد ذلك من كميّات الأموال في النظام البنكي، وبالتالي التأثير على إقراض المستهلكين، والشركات.

عمليّات السوق المفتوحة:

يتم من خلالها بيع وشراء السندات الماليّة الحكوميّة التي يُصدرها البنك المركزي في الدول، أو ما يُسمّى بالاحتياطي الفيدرالي في أمريكا.

الفائدة على الاحتياطي النقدي: تُعطي البنوك المركزية نسبة فائدة على الإيداعات النقديّة الفائضة للبنوك التجاريّة، فعند تطبيق سياسة التوسّع الاقتصادي، تُخفّض البنوك المركزيّة نسبة الفائدة، لتُشجّع البنوك التجاريّة على إقراض الفائض من أموالها (الاحتياطي) في البنوك المركزيّة، أمّا في حال تطبيق السياسة الانكماشية للدولة، يرفع البنك المركزي سعر الفائدة على الاحتياطي النقدي، ممّا ينعكس على سعر الفائدة الذي تُلزمه البنوك التجاريّة للمُستثمرين[11]

[11] -monetary policy", www.merriam-webster.com, Retrieved 8-10-2018. Edited.
↑ "Monetary Policy", www.investopedia.com, Retrieved 17-10-2018. Edited.
^ أ ب KIMBERLY AMADEO (8-9-2018), "Monetary Policy Explained Including Its Objectives,Types, and Tools" ، www.thebalance.com, Retrieved 8-10-2018. Edited.
↑ "How Monetary Policy Works", www.stlouisfed.org, Retrieved 8-10-2018. Edited.

محتويات:الدرس 04: السياسة المالية

١ السياسة المالية

٢ أدوات السياسة المالية

٣ آثار السياسة المالية

٤ المراجع

السياسة المالية:

تُعرف السياسة الماليّة (بالإنجليزية: Fiscal Policy): على أنّها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة؛ وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدّلات التضّخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نموّ اقتصاديّ مُستدام يُمكن السيطرة عليه، حيث تُحفّز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أمّا في حالات التوسّع الاقتصادي فتحدّ الحكومة من النموّ الاقتصاديّ المتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانيّة، وأيضاً حتّى تتجاوز الإيرادات النفقات لتعمل بشكلٍ مستقلّ عن السياسة النقديّة التي تُحاول تحقيق نفس الأهداف من خلال التحكّم في عرض النقود.[١]

أدوات السياسة المالية:

تؤثّر السياسة الماليّة في الدولة على الاقتصاد من خلال الإنفاق والضرائب، حيث تعمل إلى جانب السياسة النقديّة التي تُنفّذها البنوك المركزيّة، كما تؤثّر على الاقتصاد من خلال العرض النقديّ وأسعار الفائدة، وتهدف السياسة الماليّة إلى خلق نموّ اقتصاديّ جيّد، حيث يجب أن يتراوح النموّ الاقتصاديّ ما بين 2% إلى 3% سنويّاً، وأن تكون معدّلات البطالة الطبيعيّة من 4.7% إلى 5.8%، كما يجب أن يكون التضخّم في مستواه الطبيعي وهو 2%، ومن الأدوات المستخدمة في السياسات الماليّة ما يأتي:

الضرائب:

تتضمّن الضرائب كلّاً من الدخل والمكاسب الماليّة التي يتمّ الحصول عليها من الاستثمارات، والعقارات، والمبيعات، حيث توفّر الضرائب الدخل الذي يُموّل الحكومة، إلّا أنّها غير مُحبّذة من لدى معظم الناس وذلك لأنّ العديد من الجهات الخاضعة للضريبة تمتلك دخلاً منخفضاً لا يُمكّنها من دفع الضرائب المستحقّة.

الإنفاق الحكوميّ:

يشمل الإعانات ومدفوعات التحويل؛ كبرامج الرعاية الاجتماعيّة، ومشاريع الأشغال العامّة، والرواتب الحكوميّة، إذ يذهب جزءاً من الميزانيّة في الحكومات الفيدراليّة إلى برامج المعونات الاجتماعيّة، حيث إنّه كلّما تقدّم السكان في السن كلّما ارتفعت تكاليف الرعاية الطبيّة والضمان الاجتماعيّ الخاصّة بهم.

آثار السياسة المالية:

تختلف آثار السياسة الماليّة بناءً على التوجّهات والأهداف الأساسيّة لمواضعيها، حيث تختلف تأثيراتها من فئة إلى أخرى في المجتمع، ومن أهمّ تلك الآثار ما يأتي:[، تأثير التخفيض الضريبيّ على الطبقة الوسطى، والتي عادةً ما تكون أكبر مجموعة اقتصاديّة في الدولة، حيث تضطر هذه الفئة إلى دفع ضرائب أكثر من الطبقات العليا الأكثر ثراءً في حالات التدهور الاقتصاديّ وارتفاع الضرائب.

تسبّب السياسات الماليّة التوسعيّة في زيادة العجز، وبالتالي التقليل من النموّ، واتّباع سياسات التقشّف.

تسبّب ارتفاع الأجور في حدوث التضخّم، وبالتالي محاولة تقليص الاقتصاد وإلحاق الضرر بالاقتصاد الكليّ في البلاد.

مزايدة المستثمرين على العملة المحليّة، وبالتالي ارتفاع تكلفة التصدير بشكلٍ أكبر من الاستيراد، ممّا يُسبّب التحوّل إلى شراء المزيد من السلع الأجنبيّة، وانخفاض الطلب على السلع المحليّة، وبالتالي حدوث خلل في التوازن التجاريّ

محتويات الدرس 05: سعر الصرف

كل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.

أنواع الصرف:

هناك نوعان من أنواع الصرف: الصرف نقداً، والصرف الآجل.

سعر الصرف الآني:

تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها. وهناك سعران للصرف: سعر البيع (القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية) وسعر الشراء (القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها البنك لك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية)، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء.

حساب الأسعار المتقاطعة

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، فقد يكون سعر عملتين مقابل بعضيهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

اختلاف أسعار العملات في مختلف المراكز المالية وعمليات التحكيم

تتغير أسعار عملة معينة مقابل عملة أخرى باستمرار، وقد يؤدي هذا إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة مقارنة بعملة أخرى في المراكز المالية المختلفة. وهذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية، ثم المبادلة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض، وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة المرتفع. ويستفيد وكلاء الصرف من فروق الأسعار.

الصرف الأجل:

إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار

صرف العملات، حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وهو سعرالصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد. اما فيما يتعلق بالانتقال الدولي لرأس المال وخاصة قصيرة الاجل، او الغير مباشرة، فهي التي تتعامل في هذا النوع من الصرف، وهي تقوم علي اساس اختلاف اسعار الفائدة بين مختلف الدول، ففرضا اذا ماكانت اسعار الفائدة موحدة عالميا فلن يكون هناك داعي لإنتقال رووس الاموال وبالتالي لن يكون هناك حاجة للتعامل في هذه السوق وتجدر الإشارة على ان سعر الصرف الاجل عبارة عن سوق قائم علي اساس اختلافات اسعار الفائدة، وانه يختلف عن سوق الصرف الاني

انظمة الصرف:

عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب. وكانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار. إلا أن الأمر سرعان ما تغير بعد إعلان الرئيس نيكسون في 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب. ومثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار نظام بريتيون وودز. ومن ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين:

أنظمة الصرف الثابتة

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار. وإما إلى سلة عملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص.

أنظمة الصرف المرنة:

تتميز بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير مثل المؤشرات الاقتصادية. وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب و ميزان المدفوعات. أو تستخدم التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف.

محتوى درس 06:

الموازنة العامة للدولة | كيف تُعَد؟ وما هي مكوناتها؟

1 الموازنـة..

2 كيف تُعد هذه الموازنة؟

3 الإيرادات

4 النفقات

الموازنـة..

اعدا الموازنة العامة : تقوم الحكومة بإعداد الموازنة من خلال وزارة المالية، ثم يتم عرض الموازنة المقترحة أو مشروع الموازنة على البرلمان الذي يقوم أعضاؤه بالتصويت عليه إما برفضه أو بقبوله فإن قُبلت الموازنة تم اعتمادها والعمل بها في السنة الجديدة

الإيرادات:

تنقسم الإيرادات العامة للدولة إلى إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية.

أولا: الإيرادات الضريبية

وهي الإيرادات التي تجمعها الحكومة من خلال فرض الضرائب. ويمكن للدولة أن تطبق عدة أنواع من الضرائب

فعلى سبيل المثال هناك الضرائب على الدخل وهي نسبة معينة تقتطعها الحكومة من دخل أو ربح الأشخاص عندما يزيد هذا الدخل عن قيمة معينة.

هناك أيضًا الضرائب الجمركية أو كما يطلق عليها "الجمارك" وهي نسبة من قيمة السلعة تأخذها الحكومة عند استيراد هذه السلعة من الخارج.

كما أن هناك الضرائب العقارية وتعرف أيضًا بضريبة الأملاك وهي ضريبة يدفعها الشخص الذي لديه ممتلكات من العقارات وتحدد قيمة الضريبة بناء على قيمة هذه الممتلكات.

هذا بالإضافة للضريبة التي يدفعها المستهلك بطريقة غير مباشرة عندما يشتري السلع وتسمى ضريبة المشتريات.كل تلك الضرائب و غيرها تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة[12].

[12]- ففي مصر على سبيل المثال تقدر الإيرادات الضريبية بنحو 66.4% من إجمالي الإيرادات في موازنة عام 2015/2014. وبجانب كونها مصدرًا هامًا للدخل القومي تستخدم الضرائب أيضًا كوسيلة يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية حيث تأخذ الدولة ممن يمتلك لتقدم دعم على السلع والخدمات والمرافق إلى من لا يمتلك.

ثانيا الإيرادات غير الضريبية:

هي باقي الإيرادات أو هي الإيرادات التي تدخل للدولة بوسيلة أخرى غير الضرائب، وهي تأتي من عدة جهات نذكرها سريعا؛ وهي:

المنح الدولية وهي المبالغ التي تقدم لدولة ما من دول أخرى لمساعدتها، كذلك القروض، مع فارق أن القروض يتم إعادة ردها مع دفع خدمة دين أو فائدة عليها حتى تمام سدادها بعكس المنح.

إيرادات الهيئات التي تمتلكها الحكومة وتحقق أرباحًا؛ مثل أرباح هيئة قناة السويس في مصر أو أرباح هيئات البترول.

أرباح وفوائض الهيئات الاقتصادية والشركات الهادفة للربح التي تمتلكها الحكومة؛ مثل أرباح البنك المركزي.

إيرادات الخدمات التي تقدمها الحكومة؛ مثل تراخيص السيارات وتراخيص البناء وكذلك الغرامات والعقوبات التي توقع على المخالفين

النفقات

تقوم الحكومة بتوزيع دخلها على عدة مصارف هي كالآتي:

أجور وتعويضات العاملين بقطاع الحكومة:

فالمدرسون والموظفون في المدارس العامة وأطباء المستشفيات الحكومية وكل من يعمل في هيئة أو مؤسسة عامة تابعة للحكومة يتسلمون مرتباتهم من موازنة الحكومة.

استهلاك السلع والخدمات:

فالحكومة تستهلك ولكن ليس لذاتها بل لأغراض الدعم؛ كالكتب المدرسية الخاصة بالمدارس الحكومية، الأدوات المستخدم في الهيئات والمصالح الحكومية، صيانة المرافق العامة كالمواصلات وغيرها؛ كل هذا يُعد استهلاكًا حكوميًا.

شراء الأصول غير المالية:

المقصود هنا هو عمليات الاستثمار؛ فالحكومة تقوم بشراء أراضي لبناء مدارس ومستشفيات حكومية أو بعبارة أدق فإن الحكومة تشترى تلك الأصول لتقوم بتحسين البنية التحتية الأساسية للدولة.

الدعم والمزايا الاجتماعية:

والتي تقدمها الدولة للفئات الأكثر فقرًا في المجتمع لتمكنهم من تحقيق مستوى معيشة ملائم, ويكون هذا الدعم على الطاقة والبترول ودعم السلع الغذائية الأساسية, كذلك قد تقدم الدولة منحًا لبعض الفئات من المجتمع مثل منح البطالة, أو منح للسيدات اللواتي لا يمتلكن مصدرًا للدخل[13].

خدمة الدين :

وهي الفوائد التي تدفعها الحكومة مقابل القروض التي قد أخذتها سابقا ولم تسدد بعد، وتسمى مصروفات خدمة الدين وهي تدفع على كل من القروض الداخلية والقروض الأجنبية.

[13]- وعلى سبيل المثال يمثل الدعم في موازنة مصر لعام 2015/2014 حوالي 30% من إجمالي المصروفات الحكومية